مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 19 مارس 2024

بلومبرج: ستاندرد آند بورز ترفع توقعاتها الائتمانية لمصر بعد تخفيض قيمة العملة

(اقتصاد . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج الضوء على رفع وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني لمصر إلى النظرة الإيجابية بعد تخفيض مصر قيمة عملتها.

وقالت الوكالة الأمريكية إن وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية رفعت النظرة المستقبلية الائتمانية لمصر إلى إيجابية بعد أن ساهم تخفيض قيمة العملة الذي طال انتظاره في التخفيف من نقص العملة الأجنبية.

ورفعت هيئة التقييم الائتماني مصر إلى إيجابية من مستقرة وأكدت التصنيف الائتماني عند B-، ست درجات في المنطقة غير المرغوبة وعلى قدم المساواة مع السلفادور والإكوادور، وفقا لبيان صدر يوم الاثنين. وفي هذا الشهر، وافقت البلاد على تعويم العملة ورفع أسعار الفائدة وإبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وكتب محللون من بينهم تريفور كولينان ورافي بهاتيا: «نرى أن تحرير سعر الصرف، إلى جانب التزام مصر المعلن بالالتزام بأهداف ضبط الميزانية الطموحة، هو خطوة رئيسة في تعزيز الثقة والنمو في الاقتصاد المصري والقدرة على تحمل ديونها».

وتعكس التوقعات الإيجابية أيضًا أن سعر الصرف الأجنبي الذي تحدده السوق سيدفع النمو، وبمرور الوقت، سيدعم خطط ضبط الأوضاع المالية التي تتبناها الحكومة.

وتمنح وكالة فيتش تصنيف مصر عند B- مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين تمنح وكالة موديز مصر تصنيف Caa1 مع نظرة مستقبلية إيجابية.

جيروزاليم بوست: الوفود الإسرائيلية والمصرية والقطرية تستأنف محادثات الرهائن في الدوحة

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

نشرت صحيفة جيروزاليم بوست تقريرًا يسلط الضوء على استئناف مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة وتبادل الأسرى في الدوحة.

وقالت الصحيفة العبرية إن مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان صرح للصحفيين في واشنطن يوم الاثنين بأن فرقًا إسرائيلية ومصرية وقطرية تزور الدوحة في أحدث محاولة للتوصل إلى صفقة رهائن في الأيام المقبلة.

وقال سوليفان: «نعتقد أن التوصل إلى اتفاق ممكن ويجب أن نكون قادرين على تحقيقه»، مع استئناف المحادثات

التي تعثرت الأسبوع الماضي.

وقال سوليفان: «نحن في الولايات المتحدة سنواصل الضغط من أجل ذلك». وناقش الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الصفقة المحتملة عندما تحدثا عبر الهاتف بعد ظهر الاثنين.

وتتفاوض قطر ومصر، بمساعدة الولايات المتحدة، على الصفقة. وركزت الجولات السابقة من المحادثات غير المباشرة على قيادة حماس في الدوحة.

اتصالات مباشرة مع السنوار

وأكد مسؤول دبلوماسي كبير أنه هذه المرة جرى إنشاء خط اتصال أكثر مباشرة مع رئيس حماس في غزة يحيى السنوار نفسه.

وأكد المسؤول أن الشروط العامة للصفقة تتمثل في وقف الحرب لمدة ستة أسابيع مقابل إطلاق سراح 40 من الرهائن المتبقين البالغ عددهم 134 رهينة.

ومن المتوقع أيضًا أن يضطر الإسرائيليون إلى إطلاق سراح السجناء الأمنيين الفلسطينيين المحتجزين في سجونهم.

وأبدى المسؤول الدبلوماسي الكبير ملاحظة أكثر تشاؤما، حيث قال للصحيفة إن المفاوضات ستستغرق أسبوعين على الأقل، إن لم يكن أكثر.

وكان مجلس الوزراء الأمني المصغر قد اجتمع يوم الأحد لوضع مبادئ توجيهية للفريق الإسرائيلي أعطت المفاوضين مساحة أكبر من الماضي.

وأوضح المسؤول أن هذه هي المرة الأولى منذ بدء الجولة الحالية من المفاوضات التي يكون لدى فريق التفاوض مواقف أكثر تحديدًا وسلطة تقديرية لوضع اللمسات الأخيرة على مجموعة متنوعة من البنود في الصفقة.

وعلى الرغم من حصول فريق التفاوض على تفويض أكبر لإبرام الصفقة عما كان عليه في الجولات السابقة، عندما كان الفريق قد حصل في أفضل الأحوال على موافقة عامة.

قال المسؤول إنه لا تزال هناك قضايا عدة لم يصدر فيها مجلس الوزراء رأيه النهائي بشأن مبادئ الاتفاق.

ولفتت الصحيفة إلى أن الشروط التي لا تزال موضع خلاف هي السجناء الأمنيون الفلسطينيون الذين سيُطلق سراحهم وما هو التنازل الذي ستقدمه إسرائيل مقدمًا فيما يتعلق بأي عودة جزئية لبعض الفلسطينيين إلى شمال غزة وأي انسحاب جزئي لقوات الجيش الإسرائيلي من مواقع معينة خلال وقف إطلاق النار.

وقال المسؤول إنه من المتوقع أن تكون المفاوضات مؤلمة وتتطلب تضحيات مؤلمة للغاية من "إسرائيل".

لوموند: مصر، الغارقة في أزمة اقتصادية، تبيع أراضيها وبنيتها التحتية لدول

نشرت صحيفة لوموند الفرنسية تقريرًا للكاتب إليوت براشيت يستعرض بيع مصر لأصولها وأراضيها لدول الخليج العربي وسط أزمة اقتصادية طاحنة.

ويلفت الكاتب في مطلع تقريره إلى صفقة بيع رأس الحكمة للإمارات، مشيرًا إلى أنها شريان حياة ضخم على طول شريط ساحل البحر المتوسط في مصر.

وفي الوقت الذي تواجه فيه مصر نقصًا حادًا في العملات الأجنبية، تستعد الإمارات العربية المتحدة لضخ 35 مليار دولار (32.1 مليار يورو) في البلاد على مدى شهرين. وقد خُصص الجزء الأكبر من الأموال لتطوير رأس الحكمة، وهي شبه جزيرة تبلغ مساحتها 170 مليون متر مربع وتمتد على حوالي 50 كيلومترًا من الشواطئ ذات الرمال البيضاء.

ويقف وراء هذا الاستحواذ صندوق الثروة السيادية الإماراتي، شركة أبو ظبي التنموية القابضة، التي يرأسها الشيخ طحنون بن زايد، شقيق حاكم الإمارات العربية المتحدة، محمد بن زايد آل نهيان. وتهدف مجموعة أبو ظبي القابضة، التي ستتولى إدارة المشروع، إلى جعل رأس الحكمة واحدة من أكبر المدن الجديدة التي يطورها ائتلاف خاص من خلال تحويلها إلى وجهة سياحية فاخرة مقرونة بمركز مالي ومنطقة حرة.

وبحسب رئيس الوزراء مصطفى كمال مدبولي، فقد جرى الإعلان عن هذه الاتفاقية، غير المسبوقة في تاريخ مصر، في 23 فبراير وسط ضجة كبيرة من العاصمة الإدارية الجديدة.

وفي الوقت الذي تنهار فيه القاهرة تحت وطأة ديون تقدر بأكثر من 160 مليار دولار وتواجه أسوأ أزمة سيولة منذ عقود ـ والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات في البحر الأحمر وانخفاض عائدات قناة السويس ـ فإن هذه الاستثمارات الضخمة تمثل نسمة من الهواء المنعش للحكومة المصرية.

«إنقاذ غير متوقع»

وتنقل الصحيفة عن تيموثي كالداس، المدير المشارك لمعهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، وهي منظمة غير حكومية مكرسة للتحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، قوله: «هذا إنقاذ غير متوقع. على المدى القصير، سيساعد رأس المال هذا في وقف التدهور الحاد في الاقتصاد المصري. وسوف ينخفض التضخم. ولكن إلى متى؟ لا ينبغي لنا أن نقلل من قدرة الحكومة على تبديد هذه الأموال دون استثمارها في مشاريع مستدامة».

وتابع كالداس: «لن يتغير شيء إذا استمرت السلطات في السياسة نفسها التي اتبعتها على مدى السنوات العشر الماضية: انتشار المشاريع الضخمة المكلفة للغاية وغير المربحة لاقتصاد البلاد، والتي تستفيد منها بالأساس شبكة من مؤيدي النظام والمطلعين على بواطنه».

وسوف يكون تدفق الدولارات من أبو ظبي متدرجًا: فقد حولت الإمارات بالفعل 10 مليار دولار، ومن المقرر أن يتبعها 14 مليار دولار في غضون شهرين؛ أما المبلغ المتبقي البالغ 11 مليار دولار فسوف يتكون من مدفوعات من الودائع الإماراتية الحالية في البنك المركزي المصري، والتي سوف تُستخدم لتمويل مشاريع مختلفة في جميع أنحاء البلاد.

شينخوا: المنتجات الصينية رائجة في مصر خلال شهر رمضان

(ترجمات . شينخوا)

سلط تقرير نشرته وكالة شينخوا رواج المنتجات الصينية في مصر خلال شهر رمضان ومن أبرز تلك المنتجات فوانيس رمضان.

وقالت الوكالة الصينية إن فوانيس رمضان الصينية الصنع، بالإضافة إلى ألعاب الأطفال المماثلة، تحظى بشعبية كبيرة في مصر خلال شهر رمضان المبارك، كما أنها تستخدم كهدايا للأطفال.

وقال مصطفى ممدوح، البائع في أحد متاجر بيع الألعاب والأدوات المنزلية بالعاصمة القاهرة، إن «المنتجات الصينية تتميز بأسعارها المعقولة وتنوعها، وتلبي احتياجات مختلف العملاء المصريين».

وأضاف أن الفوانيس والألعاب التي تعمل بالبطاريات، بالإضافة إلى شرائط أضواء الزينة، تعد من أكثر المنتجات الصينية رواجًا خلال شهر رمضان.

وتُستخدم فوانيس الزينة الأكبر حجمًا والزخارف الورقية لإضفاء البهجة على المنازل والشوارع والمتاجر طوال الشهر المبارك.

وقالت منال محمد، ربة منزل تبلغ من العمر 37 عامًا، إنها اشترت فانوسًا دوارًا ملونًا لوضعه في زاوية استقبال منزلها كزينة.

وأضافت: «كما اشتريت لعبة لابن أخي الصغير. وهذه المنتجات الجذابة تضيف إلى أجواء رمضان البهيجة»، مشيرة إلى أنها كلها مصنوعة في الصين.

ولفتت الوكالة إلى أن فوانيس رمضان نشأت في مصر خلال الخلافة الفاطمية قبل مئات السنين لإضاءة الشوارع المظلمة، وأصبحت فيما بعد ألعابًا تقليدية للأطفال للعب في الهواء الطلق في أمسيات رمضان.

وتكافح مصر خلال السنوات القليلة الماضية للحد من ارتفاع التضخم الذي وصل إلى 35.7 بالمئة في فبراير مقارنة مع 29.8 بالمئة في يناير، وسط ارتفاع الأسعار ونقص العملة الصعبة اللازمة للواردات.

ومع محاولات الحكومة تقليل الواردات، بدأ المصنعون المصريون في إنتاج أشكال زينة من فوانيس رمضان التي كانت تستورد من الصين. إلا أن الأشكال الجديدة من فوانيس وألعاب رمضان الملونة والتي تعمل بالبطارية والمتحركة والناطقة السائدة في السوق المصرية، أغلبها مصنوعة في الصين.

وقال محمد حسن وكيل شعبة القرطاسية وألعاب الأطفال بالغرفة التجارية بالقاهرة، إن المنتجات الصينية تتميز بتكنولوجيا تصنيع أكثر تقدمًا وتصميم أفضل.

وتوقع «التعاون المستقبلي مع الشركاء الصينيين في مجال إنتاج ألعاب الأطفال في ظل تنامي العلاقات بين القاهرة وبكين. وسوف يساعد في نقل التكنولوجيا الصينية المتقدمة ذات الصلة إلى مصر».

وتعد الصين أحد أكبر الشركاء التجاريين لمصر. وفي عام 2023، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 15.8 مليار دولار أمريكي، بحسب البيانات الرسمية الصينية.

ليست فوانيس رمضان والألعاب هي المنتجات الصينية الوحيدة المشهورة في مصر، إذ يمتلئ السوق المصري بالهواتف المحمولة وملحقاتها والأجهزة المنزلية والمستلزمات المنزلية وغيرها من المنتجات المستوردة من الصين.

وقال محمد سمير، البائع المخضرم في أحد متاجر الهواتف المحمولة بالجيزة، إن «معظم ملحقات الهواتف المحمولة، مثل حافظات الهواتف المحمولة، وحاميات الشاشة، وسماعات الرأس، وأجهزة الشحن، تأتي من الصين، بينما أصبحت العلامات التجارية الصينية للهواتف المحمولة شائعة في مصر أيضًا».

رويترز: مصر تطالب الولايات المتحدة بإرسال «رسالة واضحة» إلى إسرائيل بشأن غزو رفح

(ترجمات . رويترز)

سلط تقرير لوكالة رويترز الضوء على تصريحات وزير الخارجية المصري التي تحذر من شن جيش الاحتلال لعملية برية في مدينة رفح الحدودية.

ونقلت الوكالة عن وزير الخارجية المصري يوم الاثنين قوله إنه يتعين على الولايات المتحدة أن توضح لإسرائيل عواقب التوغل العسكري في مدينة رفح بجنوب قطاع غزة على الحدود مع مصر، وذلك بعد أن أبدت واشنطن معارضتها لمثل هذه الخطوة.

وأكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مجددًا خلال اجتماع لمجلس الوزراء يوم الأحد أن القوات الإسرائيلية ستتوغل في رفح، آخر مكان آمن نسبيًا في قطاع غزة الصغير المزدحم بعد أكثر من خمسة أشهر من الحرب، على الرغم من الضغوط الدولية على إسرائيل لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين.

وكثف حلفاء "إسرائيل" الضغوط على نتنياهو حتى لا يهاجم رفح حيث لجأ أكثر من مليون نازح من أجزاء أخرى من القطاع المدمر إلى المأوى دون خطة لحماية المدنيين.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري في مؤتمر صحفي مع مدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فيليب لازاريني في القاهرة: «لا يكفي الخطابة، ولا يكفي إعلان المعارضة، من المهم أيضًا الإشارة إلى ماذا لو جرى التحايل على هذا الموقف، وماذا لو لم يُحترم هذا الموقف»..

وأضاف شكري في تصريحات: «الأمر متروك أيضًا للمجتمع الدولي والولايات المتحدة، اللذين أشارا إلى رفضهما لمثل هذا الاحتمال، لتوضيح العواقب إذا لم تستجب "إسرائيل" لنداءاتهما».

كما حذر شكري من أن العواقب الإنسانية والخسائر في الأرواح التي قد تنجم عن الهجوم البري الإسرائيلي على رفح

ستكون «كارثية».

وحذرت مصر من قبل من «العواقب الوخيمة» للهجوم العسكري الإسرائيلي المحتمل بالقرب من حدودها، حيث تسيطر على معبر رفح - النقطة المحورية في الجهود المبذولة لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى غزة والسماح بخروج الجرحى وحاملي جوازات السفر الأجنبية.

بلومبرج: البنك الدولي يقدم لمصر دعمًا يزيد عن 6 مليارات دولار

(ترجمات . بلومبيرغ)

سلط تقرير نشرته وكالة بلومبرج الضوء على إعلان البنك الدولي عن خططه لتقديم تمويل لمصر بقيمة 6 مليارات دولار.

وأفادت الوكالة الأمريكية أن البنك الدولي ذكر يوم الاثنين أنه يعتزم تقديم أكثر من 6 مليارات دولار لدعم مصر على مدى السنوات الثلاث المقبلة، في أحدث جهد لدعم اقتصاد الدولة الواقعة في شمال إفريقيا.

وقال البنك الدولي في بيان إن نصف التمويل سيكون دعمًا للحكومة بينما سيجري توجيه الباقي إلى القطاع الخاص. وجاء هذا الإعلان بعد يوم من تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم أكثر من 8 مليارات دولار من المساعدات لمصر، على أن يستمر الدعم في الفترة من 2024 إلى 2027.

وقال وزير المالية المصري محمد معيط الأسبوع الماضي إن البنك الدولي سيقدم لبلاده دعمًا للموازنة بقيمة 3 مليارات دولار، في إطار حزمة مساعدات بقيمة 20 مليار دولار يقودها صندوق النقد الدولي.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، قامت السلطات المصرية بتعويم العملة الذي طال انتظاره ونفذت أكبر زيادة في أسعار الفائدة على الإطلاق في البلاد - وهي التحركات التي ساعدت في تأمين برنامج موسع لصندوق النقد الدولي بقيمة 8 مليارات دولار.

فوكس نيوز: مصر تعالج تدفق المهاجرين والضغوط الاقتصادية من خلال حزمة مساعدات من الاتحاد الأوروبي

(ترجمات . فوكس نيوز)

لا تزال الصحف والمواقع الأجنبية تهتم بالاتفاقية التي وقعها الاتحاد الأوروبي ومصر والتي يمنح الاتحاد بموجبها حزمة مساعدات بقيمة 8 مليار دولار لمصر.

وفي هذا الصدد قالت شبكة فوكس نيوز إن الاتحاد الأوروبي أعلن يوم الأحد عن حزمة مساعدات بقيمة 8 مليارات دولار لمصر التي تعاني من ضائقة مالية مع تزايد المخاوف من أن الضغوط الاقتصادية والصراعات في الدول

المجاورة قد تدفع المزيد من المهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية.

ووقع الاتفاق، الذي أثار انتقادات من جماعات حقوق الإنسان بشأن سجل مصر في مجال حقوق الإنسان، بعد ظهر الأحد في القاهرة من جانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين. وحضر الحفل زعماء بلجيكا وإيطاليا والنمسا وقبرص واليونان.

وقال السيسي للزعماء الأوروبيين الزائرين إن «زيارتكم اليوم تمثل علامة فارقة مهمة للغاية في العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي». وقال إن الصفقة حققت «نقلة نوعية في شراكتنا».

وتشمل حزمة المساعدات منحًا وقروضًا على مدى السنوات الثلاث المقبلة لأكبر دولة في العالم العربي من حيث عدد السكان، وفقًا لبعثة الاتحاد الأوروبي في القاهرة. ومعظم الأموال – 5.4 مليار دولار – هي مساعدات مالية كلية، وفقًا لوثيقة صادرة عن بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر.

وقالت البعثة إن الجانبين رفعا تعاونهما إلى مستوى «الشراكة الإستراتيجية والشاملة»، مما يمهد الطريق لتوسيع التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وجاء في بيان مشترك بعد القمة أن «الاتحاد الأوروبي يعترف بمصر كشريك موثوق به وبدورها الجيوستراتيجي الفريد والحيوي كركيزة للأمن والاعتدال والسلام في منطقة البحر المتوسط والشرق الأدنى وأفريقيا».

وأشادت رئيسة الوزراء الإيطالي جيورجيا ميلوني، الذي لعبت بلادها دورا رئيسًا في تحقيق الاتفاق، ووصفته بأنه «تاريخي».

وتهدف الاتفاقية، المعروفة باسم الإعلان المشترك، من بين أمور أخرى إلى تعزيز «الديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين»، وفقًا للمفوضية الأوروبية. كما سيعمل الجانبان على تعميق تعاونهما لمواجهة التحديات المتعلقة بالهجرة والإرهاب.

وأشارت الشبكة إلى أن هذا الاتفاق يأتي وسط مخاوف متزايدة من أن الهجوم البري الإسرائيلي الوشيك على مدينة رفح الواقعة في أقصى جنوب قطاع غزة قد يجبر مئات الآلاف من الأشخاص على اقتحام شبه جزيرة سيناء المصرية. وقد دفعت الحرب بين إسرائيل وحماس، التي دخلت الآن شهرها السادس، أكثر من مليون شخص إلى رفح.

وتقول مصر إن هناك تسعة ملايين مهاجر في البلاد، من بينهم حوالي 480 ألفًا مسجلين كلاجئين وطالبي لجوء لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أنشأ عديد من هؤلاء المهاجرين أعمالهم الخاصة، في حين يعمل آخرون في الاقتصاد غير الرسمي الضخم كباعة متجولين وعمال نظافة للمنازل.

يورونيوز: رهان الاتحاد الأوروبي الكبير على مصر يأتي بثمن باهظ ومخاطر عالية

(ترجمات . يورونيوز)

نشر موقع يورونيوز تحليلًا للكاتبين خورخي ليبوريرو وفينشنزو جينوفيز يستعرضان فيه المخاطر العالية لرهان الاتحاد الأوروبي الكبير على مصر.

يلفت الكاتبان في مطلع التحليل إلى أن الاتحاد الأوروبي وجد شريكًا «استراتيجيًا» جديدًا بعد تونس وموريتانيا للحد من الهجرة غير الشرعية: مصر.

وقد وقع الاتحاد الأوروبي خلال عطلة نهاية الأسبوع على «شراكة شاملة» بقيمة 7.4 مليار يورو مع مصر، وهو رقم يزيد بكثير عن الاتفاقيتين المبرمتين مع تونس وموريتانيا بقيمة 700 مليون يورو و210 ملايين يورو على التوالي.

منطق الصفقات

لكن المنطق وراء الصفقات الثلاث هو نفسه: ضخ أموال جديدة للمساعدة في استقرار الاقتصاد المضطرب والحد من تدفقات الهجرة غير النظامية، وفقًا للتحليل.

وكما قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسوفال فون دير لاين من القاهرة، لا يمكن تجاهل مصر «بالنظر إلى ثقلكم السياسي والاقتصادي، فضلًا عن موقعكم الاستراتيجي في منطقة مضطربة للغاية، فإن أهمية علاقاتنا ستزداد بمرور الوقت».

وفيما يتعلق بمصر، فإن الحاجة ملحة للغاية: فالبلاد في خضم أزمة مدمرة ناجمة عن عاصفة كاملة من التضخم المرتفع، والديون الثقيلة، والعجز التجاري المستمر، وارتفاع أسعار الفائدة، ونقص العملات الأجنبية. وقد تفاقمت المشاكل بشكل كبير بسبب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا، والتي عطلت أسواق القمح العالمية ودفعت أسعار المواد الغذائية إلى مستويات قياسية، وهجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، والتي حرمت القاهرة جزئيًا من 10 مليارات دولار من الإيرادات السنوية لقناة السويس.

ودفعت الاضطرابات المتصاعدة مصر إلى طلب قرضها الرابع من صندوق النقد الدولي منذ عام 2016 بقيمة 8 مليارات دولار (7.3 مليار يورو). وفي المقابل، وافقت البلاد على خفض قيمة عملتها الوطنية، وإدخال سعر صرف معوم، وإبطاء إنفاقها على البنية التحتية والحفاظ على القدرة على تحمل الديون.

البعد الاقتصادي

وأضاف الكاتبان أن للصفقة البالغة 7.4 مليار يورو مع الاتحاد الأوروبي بعدًا اقتصاديًا قويًا: 5 مليارات يورو في شكل قروض ميسرة لدعم إصلاحات الاقتصاد الكلي في مصر و1.8 مليار يورو في استثمارات إضافية في إطار سياسة الجوار للكتلة لتعزيز الطاقة المتجددة والاتصال الرقمي.

وفيما يتعلق بإدارة الهجرة، خصصت الاتفاقية 200 مليون يورو للقضاء على تهريب البشر والاتجار بهم كجزء من حزمة أوسع تبلغ 600 مليون يورو في شكل منح غير قابلة للسداد.

للوهلة الأولى، يبدو المبلغ الذي تبلغ قيمته 200 مليون يورو صغيرًا بالمقارنة، خاصة وأن الحد من الهجرة غير الشرعية يمثل أولوية مشتركة بين جميع الدول الأعضاء السبعة والعشرين، بغض النظر عن ميولها السياسية، وأن مصر تستضيف حاليًا أكثر من 500 ألف لاجئ من الدول المجاورة، معظمهم من السودان وسوريا.

لكن بروكسل ترى الأمور بشكل شمولي: فوضع الأموال النقدية في مكان واحد يمكن أن يمتد إلى أماكن أخرى. وفي ظل هذا التفكير، فإن تعزيز الاقتصاد المحلي في مصر من الممكن أن يفعل القدر نفسه أو ربما أكثر للسيطرة على الهجرة غير النظامية مقارنة بتعزيز الضوابط الفعلية على الحدود.

في السنوات القليلة الماضية، شهد الاتحاد الأوروبي ارتفاعًا كبيرًا في طلبات اللجوء المقدمة من المواطنين المصريين: من 6616 في عام 2021 إلى 26512 في عام 2023، وفقًا لوكالة اللجوء التابعة للاتحاد. وسُجل معظم هذه المطالبات في إيطاليا (69%)، تليها اليونان في المرتبة الثانية (9%). ويساعد هذا في تفسير سبب انضمام رئيسي الوزراء جيورجيا ميلوني وكرياكوس ميتسوتاكيس إلى رحلة فون دير لاين.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة الملحوظة في طلبات الحماية الدولية لم تتوافق مع زيادة متناسبة في معدلات الاعتراف. وتشير تقديرات وكالة اللجوء إلى أن ما بين 6 و7% فقط من هذه الطلبات كانت ناجحة، وهو رقم منخفض للغاية.

وقالت الوكالة في دراسة نشرت عام 2022، لتوضيح سبب رفض معظم طلبات اللجوء الدولية هذه: «من المفهوم أن المصريين الذين يهاجرون إلى الخارج يتأثرون في المقام الأول بالعوامل الاقتصادية والبحث عن عمل».

وتشير النتائج إلى أن المصريين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا لا يغادرون من الشواطئ المصرية، حيث تُحرس الحدود البحرية بعناية. وبدلًا من ذلك، يسافر معظمهم إلى ليبيا، ثم يحاولون عبور البحر المتوسط. وتختار أقلية السفر إلى تركيا ومحاولة دخول الكتلة عبر بلغاريا أو اليونان.

بالإضافة إلى ذلك، تسلط الوكالة الضوء على مكانة مصر كدولة عبور للمهاجرين القادمين من القرن الأفريقي، والذين يعتمدون غالبًا على المهربين أنفسهم مثل المصريين.

العامل الحقوقي

ومع ذلك، وحسب ما يضيف التحليل، تشير الوكالة إلى «عاملي دفع» إضافيين يدفعان المواطنين المصريين إلى النزوح الجماعي: قمع حقوق الإنسان و«الوضع الأمني»، في إشارة إلى حملة مكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء.

منذ انقلاب عام 2013، عزز عبد الفتاح السيسي، الجنرال السابق، قبضته على السلطة، ووسع صلاحياته الرئاسية وعمق دور الجيش في الحياة المدنية، مما أثار اتهامات بالمحسوبية والفساد.

ونتيجة لذلك، تصف منظمات مثل فريدوم هاوس وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية مصر بأنها دولة استبدادية ذلك أن حرية التعبير والتجمع معترف بها قانونًا، ولكنها مقيدة بشدة في الممارسة العملية. وتخضع المحاكم ووسائل الإعلام لسيطرة الدولة، وينتشر التمييز ضد الأقليات، مثل المسيحيين والشيعة والأشخاص الملونين، على نطاق واسع. كما أن ما تردد عن استخدام التعذيب والاختفاء القسري ضد المنتقدين السياسيين والمعارضين قد أثار قلقًا أيضًا.

خلال مؤتمرها الصحفي مع السيسي، تعهدت فون دير لاين «بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان» لكنها لم تقدم المزيد من التفاصيل.

وقال متحدث باسم المفوضية في وقت لاحق إن حقوق الإنسان كانت جزءًا من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي

ومصر منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في عام 2004، وستظل كذلك في ظل الشراكة المعززة.

وقال المتحدث: «هناك الكثير من القضايا التي يتعين التعامل معها والتي تتطلب أن نعمل مع مصر. لا يمكننا التظاهر بأن هذا البلد غير موجود ولا يمكننا ببساطة تجاهله»، مسلطًا الضوء على العمل الذي جرى إنجازه لتوصيل الإغاثة إلى قطاع غزة..

وأوضح المسؤول التنفيذي أن القروض الميسرة البالغة 5 مليارات يورو سوف تُصرف بموجب اتفاقية «إصلاحات السياسة»، لكن الاستخدام النهائي لهذه الأموال، التي ستُحول مباشرة إلى الخزانة المصرية، سيكون «غير مقيد وغير محدد»، مما يعني أن الحكومة سوف تتمتع بهامش تقديري مريح للإنفاق.

مخاطر عالية

وينقل التحليل عن كلاوديو فرانكافيلا، المدير المساعد في هيومن رايتس ووتش، قوله إن هذا الرهان الكبير معيب، لأنه يركز تركيزًا مفرطًا على مكافحة الاتجار بالبشر ويفشل في معالجة تراجع سيادة القانون الذي ساهم في الاضطرابات الاقتصادية ودفع المستثمرين بعيدًا عن البلاد. وتحدث بيانا صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي عن الحاجة إلى استعادة «الثقة» لإعادة الاستثمار الأجنبي.

وقال فرانكافيلا ليورونيوز إن «الأزمة الاقتصادية في مصر متشابكة بشكل عميق جدًا مع أزمة حقوق الإنسان».

وأضاف: «مصر لديها إلى حد كبير قيادة عسكرية سلطوية تخنق كل جزء من الحياة في البلاد، بما في ذلك الاقتصاد، ومن خلال قمعها تخلصت من أي شيء يشبه الضوابط والتوازنات في السلطة».

وأضاف: «إذا لم تعالج هذه القضايا، فإنك ببساطة تؤخر المشاكل لا تعالجها. الأزمة القادمة قاب قوسين أو أدنى».

ودعت سارة بريستياني، مديرة المناصرة في الأورومتوسطية للحقوق، وهي شبكة لحقوق الإنسان، الكتلة إلى إقامة صلة «واضحة» بين المدفوعات وسيادة القانون. وبخلاف ذلك، فإن الشراكة «تخاطر بأن تكون مجرد إضفاء الشرعية على الانجراف الاستبدادي الذي يميز نظام السيسي اليوم. لذلك، يجب ربط كل هذه الأنواع من الإصلاحات، وكل هذا التعاون، بشكل صارم بشروط احترام الحقوق الأساسية لسيادة القانون».

وحتى لو وجد الاقتصاد المصري أساسًا مستقرًا وكان لدى المواطنين المصريين أسباب أقل لمغادرة وطنهم، كما تأمل بروكسل في إطار الخطة التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، فسيظل هناك سؤال دون حل حول مصير الشعب السوداني والجنسيات الأخرى. الذين لجأوا إلى البلاد أو عبروا أراضيها.

حذر أندرو جيديس، مدير مركز سياسات الهجرة في معهد الجامعة الأوروبية، من أن الضغوط الأوروبية للحد من الهجرة غير النظامية يمكن أن تشجع السلطات المصرية على مضاعفة «أدواتها القمعية»، مما يؤدي إلى معاناة أكبر لأولئك الذين يعانون من الصراعات.

وقال جيديس ليورونيوز: «يعتمد طالبو اللجوء في مصر بشكل كبير على المساعدات الإنسانية، ويعيشون في ظروف سيئة للغاية ويعانون من ارتفاع مستويات البطالة. ومن غير المرجح أن تُوجه الموارد التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من جانب السلطات المصرية لتحسين هذا الوضع». وقد وصف الشراكة بأنها «اتفاقية المعاملات».

واضاف: «قد يتدهور وضع طالبي اللجوء واللاجئين في مصر، وبالنسبة لأولئك الذين يحاولون الرحيل، قد تصبح الرحلات أكثر خطورة وفتكا».